

شرح مختصر التحرير في أصول الفقه // 17 // الشيخ محمد

محمود الشنقيطي

محمد محمود الشنقيطي

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. والصلوة والسلام على افضل المرسلين خاتم النبيين وعلى الله واصحابه اجمعين. ومن تبعهم باحسان الى يوم الدين. سبحانك لا علم الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم. نبدأ بعون الله تعالى وتوفيقه الدرس الحادي والسبعين. من التعليق على كتابي المختصة للتحرير - 00:00:00

قد وصلنا الى قول المؤلف رحمة الله تعالى فصل. فصل العلة مجرد امارة وعلامة ان نصيحتها الشارع دليلا على الحكم. قال ان العلة التي هي احد اركان القياس الرابعة هي مجرد امارة وعلامة هذا عطف مرادف الامارة والعلامة معناهما واحد. نصيحتها الشارع اي اقامها الشارع - 00:00:20

دليل على الحكم يستدل بها المجتهد على وجوده ويجوز تخلفها. لأن الامارة لا يلزم منها وجود آآ ما هي امارة عليه؟ فالغافم مثلا عالمة على المطر وقد يوجد الغيم يتخلف المطر. فالعدة الشرعية - 00:00:50

يمكن ان توجد مع تخلف الحكم كما سيأتي. وقال المعتزلة لا يمكن تخلف الحكم معها لأنها مؤثرة في الحكم زيد مع انها موجبة لمصالح دافعة لمفاسد. يعني انه زيد في تعريفها - 00:01:14

انها ينبغي ان تكون موجبة لمصالح دافعة لمفاسد. آآ احكام الشرع اه ردتها سلطان العلماء العز بن عبدالسلام رحمة الله تعالى الى قاعدته واحدة وهي قاعدة جلب المصالح ودرء المفسد. فقال ان احكام الشرع كلها هي لجلب مصلحة - 00:01:35
وجهة او اخروية ودرء مفسدة دنيوية او اخروية. فالعلل ايضا لا بد ان تشتمل على حكمة تبكون الى الامثال. والحكمة تكون درءا للمفاسد او جلبا للمصالح قال في صحيح تعليل بلقب. قال انه يصح التعليل باللقب. اللقب الاسم الجامد. الذي لا يشعر - 00:02:07
بعلجه لا يشعر اشتقاد هي لسه في كتعليل مثلا هذا يكون في العلة القاصرة كتعليل الربا في الذهب في الذهاب بكونه ذهب وهذه علة لا توجد في غيره تعليل الطهارة بالماي - 00:02:37

بكونه ماء اذا هذه علة قاصرة وهي تعليل بلقب لأن الماء السم جامد لا يشعر بالعلية بسم الله. اما التعليل بالمشتق فهو الاصل. تعليل اه القطعي في السرقة تكون بكون الفاعل سارقا ما هذا تعليل بالمشتق - 00:03:05

وهو علة متعددة توجد في اكثرا من محل نحن نقتل المشركين هذه علة علة هذا تعليل بالمشتق والتعليل بالمشتق حل اتفاق بين اهل العلم. وانما اختلفوا في التعليل باللقب - 00:03:35

ولا يشترط اشتتمالها على حكمة مقصودة للشارع آآ هذا القول مبني على ان افعال الله تعالى لا تعلل بالغرض وهي طريقة المتكلمين بسم الله لكن من تأمل النصوص الشرعية من الكتاب والسنة - 00:03:55

وتجدها صريحة في بيان الحكم والعلل التي من اجلها شرعت للناس مصالحهم. يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر. الولاية الاخرى ولكن يريد ليظهركم وليتهم نعمته عليكم وما خلقت الجن والانس الا ليعدون. فيبيان الحكم والاسباب التي - 00:04:27
من اجلها شرعت الاحكام ويجوتن الشرائع منصوصة شرعا وقد قال ابن عاصم رحمة الله تعالى في المرتقى وكم دليل للعقل راجحي من التفاصيل الشرع للمصالح وما اتى في محكم التنزيل في معرض المنة والتعليل - 00:04:55
قوله جل يريد الله ظاهره ذلك غالبه ذلك مقتضاه فالصحيح ان احكام اه ان العلة يشترط اشتتمالها على حكمة مقصودة للشرع.

قال ثم قد تكون رافعة او دافعة او فاعلتها قد تكون رافعة او دافعة او فاعلتها. يعني ان العلة احيانا تكون - 00:05:18

مراقبة فقط وهي التي تمنع الدوام دون الابتدائي كالطلاق مثلا يرفع النكاح ويقطع دوامه لكن لا يمنع ابتدائه فيجوز للانسان ان يتزوج المرأة بعد ان يطلقها. العلة احيانا تكون رافعة فقط وهي التي تمنع دوام الشيء - 00:05:57

الطلاق من طلاق امرأة لم يجوز له ان يتمتع بها بعد طلاقها بمقتضى النكاح الاول لكن لا تمنعوا ابتداء النكاح ابتداء التمتع بنكاح جديد هذه مانعة للدوام وتسمى الرافعة. عكسها الدافعة. العلة الدافعة هي اللي تمنع الابتداء تدفع الابتداء - 00:06:21

افلا تقبلوا لكن لا لا تنافي الدوام والاستمرار وذلك مثلا ابتداء النكاح اه تمنعه العدة. كون المرأة معتمدة هذا يمنع ابتداء زواجها يمنع عليها ان تتزوج ما دامت معتمدة من غير زوجها الاول. طبعا. لكن اذا طرأت العدة مثلا - 00:06:51

اللي واطيبين فاسد او استبراء او نحو ذلك آآ طرأ استبراؤه فانه لا يمنع دوام النكاح الاول اذا طرأت عدة اثناء زواج شخص بامرأة بسبب نكاح شبهة او طرأ استبراء بان اغتصبت امرأة - 00:07:20

اراد زوجها ان يستبرأها فهذه المدة التي تحبس فيها عن زوجها لا تنافي دوام العقد لا تنافي استمرار زوجيته لها فهي فهو زوجها. فهذه دافعة وتارة تكون العلة دافعة رافعة اي تمنع - 00:07:40

الابتدائي وتمنعه الدوا. وهذا كالرضا يمنع ابتداء النكاح ويمنع دوامه. اختك من الرضاع لا يجوز لك ان تتزوجها ابتداء. واذا اكتشف الرضاع بعد ان تزوجتها ايضا حينئذ النكاح ايضا يفسخ. فهذه علة دافعة رافعة تمنع الابتداء وتمنع - 00:08:00

اه الدوامة مع قال وصفا حقيقيا اي العلة ينبغي ان تكون وصفا حقيقيا وهو الذي يتوقف في نفسه ولا يتوقف على تعلق غيره قطع لي الربا في الطعام بكونه طعاما فهذه علة واضحة تتعلق في نفسها تدرك - 00:08:27

في نفسها وصف حقيقي. ولابد ان يكون ظاهرا فالاوصف الخفية لا يعلل بها. ذلك كالرضا مثلا في البيع فانه لا يعلل به كذلك في النكاح ولذلك لابد من الصيغة - 00:08:55

مثلا اذا جاء شخص وخطب امرأته وعقدناها له لا يكفي ان نعلم من حاله انه راض بل لا بد ان يقول قبلت. وكذلك في البيع لابد من من صيغة لماذا؟ لان الرضا امر خفي - 00:09:14

والامور الخفية لا تصلح ان تكون عللا. فلذلك انيطت الاحكام بالامور الظاهرة يعني ان يتكلم الانسان فيقول قبلت طبعا بالنسبة للبيع آآ يجوز فيه البيع بالمعطيات ولكن معاطاة نوع من الصيغة لان الصيغة - 00:09:34

آآ لا يشترط ان تكون قوله يمكن ان تكون لا يمكن يشترط ان تكون قوية. يمكن ان تكون اشارة مثلا او نحو ذلك ولابد ان تكون العلة منضبطة. اي لا تختلف بحسب النسب والاضعافات - 00:09:58

فمثلا لا يعلل القصر في السفر بالمشقة لان المشقة امر غير منضبط. تختلف قد يكون الشيء مشقة بالنسبة لك انت. وليس مشقة بالنسبة لي انا او العكس المشقة ليست منضبطة تختلف من شخص الى شخص ومن حال الى حال - 00:10:15

فلذلك ليست يا علة. العلة هي قطع المسافة. وقطع المسافة امر منضبط. واضح يعني انت قطعت اربعة برد وانا قطعت اربعة برد كل واحد منا له ان اه ان يقصر الصلة وان - 00:10:37

اذا كان صائما فهذا امر منضبط وهو قطع المسافة. اما المشقة تختلف مني لك قد يكون شيء يشك عليك ولا يشق عليه او العكس او عرفيا مطربدا اي يجوز ان يكون اه ان تكون العلة وصفا عرفيا راجعا الى العرف العادة - 00:10:57

بشرط ان يكون مضطربدا واضحا كالشرف مثلا والخسنه اه في الكفاءة مثلا في كفاءة النكاح هل هذا الرجل كفؤ لهذه المرأة اه اذا كانت شريفة ما هو الشريف عرفا عند الناس؟ من هو الشريف عرفا عند الناس؟ ومن هو اه الوضيع عندهم؟ هذا يرجع فيه الى - 00:11:20

وهو واضح لا اشكال فيه. او لغويها اي يمكن ان تكون وصفا لغويها كتعديل تحريم النبيذ اه المسكري بانه خمر. لانه يخامر العقل يغطيه وهذا مبني على جواز القياس اللغوي. مبني على جواز ما يسمى بقياس اللغة - 00:11:47

وفي خلاف بين الاصوليين. قال السيوطي في الكوكب قال ابو بكر مع الغزالى والامدى وبالمعالي لا تثبت اللغة بالقياس وثبتت القاضي ابو العباس شرعا وفي لغة الشيرازي وابن ابي هريرة والرازي - 00:12:22

تقدم نقاش هذه المسألة. المهم هو ان كون العلة امرا لغويا راجع الى جواز القياس اللغوي. وهو امر متنازع فيه بين الاصوليين هل هو مقبول ام لا؟ فلا يعل بحكمة مجردة عن وصف ضابط لها. لا يعل بالحكمة - [00:12:43](#)

اه التي هي مجرد عن وصف ضابط لها ان التعليل بها لا يصح اما لخفايتها كتعليق انعقاد البيع بالرضا هو البيع اصلا اه اشترط فيه التراضي الا ان تكون تجارة عن تراض منكم - [00:13:04](#)

لأن القرآن شرط الرضا لكن الرضا امر خفي لانه امر قلبي ليس مدركا بالحواس فلذلك لم يجعل هو العلة واننيطت الاحكام بالصيغ الظاهرة ونظير ذلك ما ذكرناه في نكاحه ايضا - [00:13:25](#)

فان الرجل اذا خطب المرأة نحن نعرف من خلال خطبته انه يريد ان يتزوجها وانه يقبل ذلك لكن لا نكتفي منه بذلك عند العقد بل للبد ان يصرح هو ووكيله بأنه قد قبل فيقول قبلت - [00:13:50](#)

لأن الاحكام الشرعية ما تناط بالعدل الظاهرة الواضحة آآ التي لا اشكال فيها وانه يمكن ان يقول ندعني انه لم يقبل لأن الرضا امر قائم بالنفس نحن لا نطلع عليه - [00:14:07](#)

ولكن اذا جلس امامنا وقال قبلت لم يعد بامكانه ان ينكر بعد ذلك وآآ اما لعدم انضباطها كما ذكرنا في المشقة فانها غير منضبطة المشقة توجد في السفر ولكنها غير منضبطة لاختلافها بحسب النسب والاضافات آآ المشقة بالنسبة لك - [00:14:23](#)

تكونوا غير مشقتي بالنسبة لكم. المشقة بالإضافة الى السفر الفلاني ليست كالسفر الفلاني وهكذا. فلذلك لم يجعل هي العلة واننيط الحكم حينئذ بما هو آآ واضح وهو قطع المسافة ويعل زبويتى بعدمى. قال انه يجوز تعليل الثبوتي بالعدم - [00:14:52](#)
لا خلاف عندهم في جواز تعليل الثبوت اي ان تكون العدة التي هي آآ موجودة ليست عندما علة لامر وجودي. كتعليق حرمة الخمر بالاسكار امر وجودي والخمر ايضا امر موجود - [00:15:24](#)

ويعل العدمي بالعدمي. كتعليق عدم نفوذ التصرف بعدم البلوغ تقول فلان لا ينفذ تصرفه بعدم بلوغه. فلا ينفذ تصرفه هذا حكم عدوى. والعلة ايضا عدمية وهي عدم البلوغ. العلة ايضا عدم البلوغ - [00:15:48](#)

ويعل العدمي بالوجود كمثلا يعل عدم قبول الشهادة بالفسق عدم قبول الشهادة هذا حكم عدوى يعل بوجودي وهو الفسق. اختلفوا في الصورة يعني الصور اربعة. ثلاثة منها لا خلاف فيها وقد مثلنا لها. هي تعليل - [00:16:18](#)

بالوجود وتعليق العدمي بالعدمي وتعليق العدمي بالوجود. هذه الثلاثة لها خلاف فيها. اختلفوا في في تعليل الوجود بالعدم. تعليل الوجود بالعدم هو محل الخلاف بينهم. فقال ويعل ثبوتي بعدوى. يجوز تعليل الثبوت بالعدمية - [00:16:49](#)

وهذا كما اذا قلنا مثلا يتيم الحاضر الصحيح قياسا على المسافر لعنة عدم الماء. فنحن هنا اثبتنا حكما وهو تيم الحاضر الصحيح بعنة عدمية وهي عدم الماء. هذا محل خلاف بين الاصوليين. ولكن الصحيح انه يجوز ان - [00:17:14](#)

عل الحكم اه الوجودي بامر بعنة عدمية. لصحة قالوا لصحة ان يقول ان يقال مثلا ضرب فلان عبده لعدم امثاله ضرب فلان عبده لعدم امثاله هنا وقع امر وهو الضرب وهو امر وجودي لسبب امر عدوى وهو عدم الامثال - [00:17:47](#)

فقالوا يجوز وقد مثلنا له واما الصور الباقية فلا خلاف فيها وقد مثلنا لها وهي تعديل الوجود بالوجود وتعليق العدم بالعدمي وتعليق العدمي بالوجود في هذه آآ لا خلاف فيها. ولذلك نص على هذه السورة فقط لانها مختلف فيها. فقال ويعل ثبوتي - [00:18:17](#)

آآ بعدم اه هذا بداية فاصل توقف عنده ان شاء الله سبحانه الله وبحمدك اشهد ان لا اله الا انت نستغفرك - [00:18:40](#)